

Distr.: Limited  
13 December 2019  
Arabic  
Original: English



## الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

البحرين، كازاخستان، مصر، نيجيريا: مشروع قرار\*

## اليوم الدولي للمصارف

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

\* لكي يتسنى للجمعية العامة البت في هذا المقترح، سيلزم أن يقرر النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١٧ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة.



*وإذ تشير إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية المعنون تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩<sup>(١)</sup>،*

*وإذ تشدد على أهمية الشمول في النظام المالي الدولي على جميع المستويات، وعلى أهمية اعتبار الشمول المالي هدفا من أهداف سياسات التنظيم المالي، بما يتفق والأولويات والتشريعات الوطنية،*

*وإذ تدرك ما لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية الفنية،*

*وإذ تدرك أيضا أن النظم المصرفية في الدول الأعضاء تؤدي دورا حيويا، على الصعيد الوطني، في المساهمة في تحسين مستوى المعيشة،*

*وإذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١*

*المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية،*

١ - *تقرر أن تعين يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي للمصارف، وأن يحتفل به سنويا؛*

٢ - *تدعو جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى الاحتفال باليوم الدولي للمصارف، على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية، بغية تسليط الضوء على دور المصارف في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛*

٣ - *تدعو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وسائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى أن تيسر الاحتفال باليوم الدولي للمصارف بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، مع وضع الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ في الاعتبار؛*

٤ - *تشدد على أن تمويل تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنجم عن تنفيذ هذا القرار من التبرعات؛*

٥ - *تطلب إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على هذا القرار من أجل الاحتفال بهذا اليوم الدولي بما يليق بالمناسبة.*

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.I.7.